أصلُ حبوطِ الأعمالِ عندَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ وبيانُ تعلُّقِ الحسناتِ بالسيئاتِ بينَ الخوفِ والرَّجاء

بعض ما ورد عن السلف الصالح :
قال ابن القيم رحمه الله : [ومحبطات الأعمال ومفسداتها أكثر من أن تحصر وليس الشأن في العمل إنما الشأن في حفظ العمل مما يفسده ويحبطه][الوابل الصيب (18)] ، وقال ابن رجب رحمه الله : [والآثار عن السلف في حبوط الأعمال بالكبيرة كثيرة جدا يطول استقصاؤها . حتى قال حذيفة قذف المحصنة يهدم عمل مائة سنة . ..] وعن عطاء قال : [إن الرجل ليتكلم في غضبه بكلمة يهدم بها عمل ستين سنة أو سبعين سنة . وقال الإمام أحمد في رواية الفضل بن زياد ، عنه : ما يؤمن أحدكم أن ينظر النظرة فيحبط عمله .]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، أحمده سبحانه على واسع فضله، وعظيم إحسانه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، جعل الحسنات مضاعفة والسيئات معدودة، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، المبعوث رحمة للعالمين، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فقد بلغني ما يتناقله بعض الناس من نقولٍ عن طائفةٍ من أهل العلم في مسألة إحباط الأعمال، وما يتعلق بها من علاقة الحسنات بالسيئات، وما يُذكر في ذلك من عباراتٍ قد يشتبه معناها على بعض السامعين، حتى أوقع ذلك إشكالًا في الفهم، وربما أورث عند بعضهم خوفًا غير محمود، أو قنوطًا لا يليق بجناب الرجاء، أو ظنًّا بأن الذنوب تُذهب جميع الأعمال على الإطلاق، وهذا من الغلط في فهم كلام الأئمة رحمهم الله، وعدم ردّ المتشابه إلى المحكم.
ولما كان هذا الباب من أدق أبواب الاعتقاد، وأعظمها أثرًا في صلاح القلوب واستقامة العبد بين الخوف والرجاء، كان من الواجب بيان حقيقته، وتأصيله على طريقة السلف الصالح، جمعًا بين نصوص الوحي، وفهم الصحابة رضي الله عنهم، وكلام أئمة الهدى، حتى يستبين الحق، ويزول الإشكال، ويُحفظ للمسلم عمله من الفساد، وقلبه من الانحراف.

فإن هذه المسألة من دقائق أبواب الإيمان، ومما زلت فيه أقدام، واضطربت فيه أفهام؛ لاختلاط أصلٍ عظيمٍ من أصول أهل السنة، وهو باب حبوط الأعمال، مع باب الرجاء والخوف، ومعرفة حقيقة الإيمان وما ينقصه ولا يذهبه.

فاعلم -رحمك الله- أن الذي عليه أهل السنة والجماعة، وهو الذي دل عليه الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، أن الأعمال نوعان من جهة الإحباط:
أحدهما: إحباط كلي يذهب بأصل العمل والإيمان، وهذا لا يكون إلا بالكفر والشرك الأكبر، كما قال تعالى:﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: 65]، وقال سبحانه: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ [المائدة: 5]، فهذا هو الإحباط المطلق، الذي لا يبقي معه حسنة، وهو الذي أجمعت عليه الأمة، وهو الذي أخطأ فيه الخوارج والمعتزلة إذ جعلوا الكبائر في حكمه، وهو إحباط جزئي، وهو الذي عليه نصوص الكتاب والسنة وكلام السلف، وهو أن السيئات قد تُذهب بعض الحسنات، أو تُنقص أجرها، أو تُحبط ثواب عملٍ بعينه، لا أصل الإيمان.

وأما الثاني: فهو إحباط جزئي، وهو الذي عليه نصوص الكتاب والسنة وكلام السلف، وهو أن السيئات قد تُذهب بعض الحسنات، أو تُنقص أجرها، أو تُحبط ثواب عملٍ بعينه، لا أصل الإيمان. قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ [البقرة: 264]، فدل على أن المنّ والأذى يُبطلان أجر الصدقة نفسها. وقال سبحانه: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ﴾ [الحجرات: 2] وهذا في الصحابة، فدل على أن الذنب قد يخشى منه إحباط العمل، وفي السنة، قال النبي ﷺ: ((يا معشر النساء تصدقن فإني رأيتكن أكثر أهل النار)) متفق عليه، وبيّن أن ذلك بسبب كفران العشير، وهو ذنب، فدل على أثر الذنوب في إفساد العمل ، وقال ﷺ: ((من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله))، [رواه البخاري], وهذا من أشد ما يُستدل به، وقد حمله أهل السنة على إحباط العمل الذي قارنه أو تغليظ الوعيد، لا على ذهاب أصل الإيمان، ولهذا قال الصحابة والسلف في هذا الباب كلامًا شديدًا، على جهة التخويف والزجر، لا على جهة تقرير مذهب الخوارج.

فحذيفة -رضي الله عنه- لما قال: [قذف المحصنة يهدم عمل مائة سنة] ، وعطاء رحمه الله لما قال: [يهدم عمل ستين سنة] ، وأحمد رحمه الله لما قال: [ما يؤمن أحدكم أن ينظر النظرة فيحبط عمله]، فإنما أرادوا أن العبد لا يأمن على عمله من الفساد، وأن الذنوب قد تأتي على أجر عظيم، لا أنهم أرادوا أن كل من أذنب بطلت جميع حسناته، ولهذا قال الحسن البصري رحمه الله: [إن المؤمن جمع إحسانًا وخشية، والمنافق جمع إساءةً وأمنًا] . وقال ابن القيم رحمه الله: [الشأن في حفظ العمل مما يفسده و يحبطه] ، فدل على أن العمل قد يفسد بعد وجوده.

فإذا تقرر هذا، عُلم أن كلام الشيخ ابن باز رحمه الله على وجهه الصحيح، وهو أنه قال: [يُخشى عليه] ، ولم يجزم بالإحباط، بل بيّن أن الرجوع للمعصية علامة خلل في التوبة، لا أنه دليل قطعي على بطلان العمل, وهذا هو فقه السلف: يجمعون بين الخوف والرجاء، لا يُغلبون أحدهما حتى يفسد الآخر.

فأما القول بإن الحسنات بعشر أمثالها، وأن الحسنة تمحو السيئة، فهذا حق، وهو أصل عظيم، دل عليه قوله تعالى:﴿إِنَّ الحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: 114]، وقوله ﷺ: ((وأتبع السيئة الحسنة تمحها)) رواه الترمذي، لكن كما أن الحسنات تُذهب السيئات، فكذلك السيئات تؤثر في الحسنات، وهذا من العدل الإلهي من العزيز الحكيم، كما قال بعض السلف:[إن العبد ليعمل الحسنة فتُحبطها السيئة، ويعمل السيئة فتُذهبها الحسنة] ، فالأمر دائر بين فضل الله وعدله، وأما ما قد يذكر من الخشية من القنوط، فهذا حق ينبغي التنبه له، فإن أهل السنة وسط، فإنهم لا يقولون بقول الخوارج في الإحباط المطلق، ولا يقولون بقول المرجئة في أن الذنب لا يضر.

بل يقولون: العبد يُرجى له ويُخاف عليه، ويُثاب على طاعته، ويُنقص من أجره بمعصيته، وقد يُحبط عملٌ دون عمل، ولا يُحبط أصل الإيمان إلا بالكفر ، ...
ولهذا كان من دعاء السلف: "اللهم تقبل منا" ، مع كثرة أعمالهم، وكانوا يخافون رد العمل، كما قال تعالى: {وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ} [المؤمنون: 60]، قالت عائشة رضي الله عنها: [أهم الذين يزنون ويسرقون؟ قال ﷺ: ((لا يا بنت الصديق، ولكنهم الذين يصومون ويصلون ويتصدقون ويخافون ألا يُقبل منهم)) [رواه الترميذي].

فهذا هو الميزان الصحيح، بأن تعلم -يا عبد الله-
أن عملك قد قُبل وقد لا يُقبل، وأن ذنبك قد يُنقصه أو يُذهبه، وأن باب التوبة مفتوح، ، كما أن الرجاء لا يورث وأن رحمة الله أوسع من ذنبك، وأن الخوف لا يورث قنوطًا، كما أن الرجاء لا يورث أمنًا.

فالواجب على العبد بعد رمضان أن يكون حاله كما قال بعض السلف: [اجعل همك قبول العمل، لا العمل] ، فإن استقام بعد الطاعة، فهذا من علامات القبول، وإن زلّ، بادر بالتوبة، ولم ييأس، ولم يحتج بالقدر، ولم يغتر بالطاعة ، وبهذا تجتمع النصوص، ويزول الإشكال، ويظهر أن كلام الأئمة حق، وأنه مبني على أصول الكتاب والسنة، وأنه من باب التربية على حفظ العمل وتعظيم شأنه، لا من باب إيقاع الناس في القنوط أو إسقاط أعمالهم.

فإنه مما يزيد هذا الأصل بيانًا، ويكشف ما قد يقع فيه من إشكال، ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في تحرير معنى القبول، حيث قال: [تنازع الناس في قوله تعالى { إنما يتقبل الله من المتقين}، فعلى قول الخوارج والمعتزلة لا تقبل حسنة إلا ممن اتقاه مطلقا فلم يأت كبيرة، وعند المرجئة إنما يتقبل ممن اتقى الشرك، فجعلوا أهل الكبائر داخلين في اسم المتقين، وعند أهل السنة والجماعة، يتقبل العمل ممن اتقى الله فيه،فعمله خالصا لله موافقا لأمر الله، فمن اتقاه في عمل تقبله منه وإن كان عاصيا في غيره، ومن لم يتقه فيه لم يتقبله منه وإن كان مطيعا في غيره]. امجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (10-322).
وهذا الكلام من جوامع الكلم في هذا الباب، فإنه يرفع الاشتباه، ويفصل بين ما أجمله كثير من الناس، وذلك أن القبول عند أهل السنة ليس حكمًا عامًا عل وعند أهل السنة والجماعة، يتقبل العمل ممن اتقى الله فيه، فعمله خالصًا لله موافقًا لأمر الله، فمن اتقاه في عمل تقبله منه وإن كان عاصيًا في غيره، ى جميع أعمال العبد جملةً واحدة، بل هو متعلق بكل عملٍ بحسبه، يدور مع تحقيق التقوى فيه وجودًا وعدمًا.

فمن أتى بعملٍ قد حقق فيه الإخلاص والمتابعة، فقد اتقى الله فيه، فيُرجى له القبول، وإن كان له ذنوبٌ أخرى في غيره، إذ لم يجعل الله ذنبًا خارجًا عن العمل سببًا لازمًا لردّه مطلقًا، كما ظنته الخوارج والمعتزلة.
وفي المقابل، قد يكون العبد كثير الطاعات، لكن يأتي بعملٍ قد أفسده برياءٍ أو بدعةٍ أو مخالفةٍ، فلا يُتقبل منه ذلك العمل بعينه، وإن كان له من الحسنات في غيره ما هو مقبول. فدلّ ذلك على أصلٍ عظيم، وهو أن الذنوب لا تُبطل جميع الحسنات بإطلاق، كما أن الحسنات لا تُصحح جميع الأعمال الفاسدة بإطلاق، بل لكل عمل حكمه، ولكل طاعة ميزانها.

غير أن هذا لا يُفهم منه أن المعاصي لا أثر لها، بل لها أثر عظيم في إضعاف القبول، ونقص الأجور، وربما أحبطت عملًا بعينه، كما دلّت عليه النصوص، وكما كان السلف يخافون ذلك أشد الخوف.
فاجتمع بذلك طرفا المسألة:
بقاء أصل القبول وعدم إحباط جميع الأعمال بمجرد الذنب، مع بقاء الخوف من فساد العمل أو نقصه بسبب المعاصي، وهذا هو فقه أهل السنة، الذي يجمع بين النصوص، ويمنع الغلو والجفاء، ويُقيم العبد بين الخوف والرجاء، فلا يأمن مكر الله، ولا يقنط من رحمته.

وبهذا يُعلم أن ما ورد عن الأئمة من التخويف من إحباط الأعمال، إنما هو على وجه التحذير من فسادها أو ذهاب أجرها، لا على إطلاق إبطال جميع الحسنات، إلا بما دلّ الدليل على إحباطه إحباطًا كليًا، وهو الكفر بالله.

نسأل الله أن يتقبل منا ومنكم، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه، وأن يرزقنا الخوف منه والرجاء فيه، وأن لا يحبط لنا عملًا، ولا يرد لنا سعيًا، إنه ولي ذلك والقادر عليه.